

ردود الفعل الأردنية تجاه بيان مؤتمر القاهرة الثلاثي

عقد في القاهرة في ٢٠ و ٢١ ايلول (سبتمبر) الماضي ، وحضره وزيراً خارجية كل من مصر وسوريا ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية .

ردود الفعل الرسمية

ازاء صدور بيان القاهرة المثلث الاطراف ، شهدت العاصمة الأردنية ردود فعل عنيفة ، عبرت عن نفسها بمجموعة من المواقف الرسمية وشبه الرسمية . ودخل الحكم بنتيجة ذلك مرة اخرى في اجواء العزلة الرسمية العربية .

ففي اليوم التالي على صدور بيان القاهرة ، جاءت ردة الفعل الأردنية ، عبر بيان حكومي مسهب وجليء بالمرارة ، يعلن عن اتخاذ الحكم الأردني لقرار تجسيد نشاطاته السياسية وتحركاته المنبثقة عن قبوله مؤتمر جنيف وقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ، ٣٢٨ . فبعد ان أعلن البيان قرار الحكومة الأردنية ذلك ، ذكر ان الملك حسين أبلغ قرار تجسيد تحركه هذا ، الى سفيرى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وان « قرار التجسيد يأتي كخطوة مرحلية حتى يتم لقاء القمة العربي المقبل المقرر عقده في المملكة المغربية » . واعتبر البيان ان ما تضمنه بيان القاهرة « قرارات خطيرة لا يملك ازاءها الا ان يتخذ موقفه المذكور » . واضاف ان الأردن ينتظر انعقاد القمة العربية « ليقرر مسبقا ان تبني المؤتمر للبيان المذكور سيعني اعفاءه من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة خاصة بالقضية » . وحمل البيان بعد ذلك « هذا القرار ونتائجه والتبعات المترتبة عليه مجموع الدول العربية الشقيقة كافة » . وفي الختام ذكر البيان بموقف الأردن « النضالي » الذي ظل يصر على ضرورة استعادة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعودة السيادة العربية على القدس ، « ومن ثم تمكين الشعب الفلسطيني وتحت اشراف دولي محايد من ممارسة حقه الكامل في تقرير مصيره » . (جريدة الرأي الأردنية ، ١٩٧٤/٩/٢٣) .

ومن الجدير بالذكر ان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام كان قد وصل الى عمان يوم صدور

بقدر ما تعود سياسات الحكم الأردني الفلسطينية عليه بدعم مادي وسياسي من قبل الامبريالية ، قادته هذه السياسات طوال فترة السنوات الماضية ، الى تطيعة عربية شاملة على المستوى الشعبي وجزئية على المستوى الرسمي . وباعتبار ان مصر اولا وسوريا ثانيا ، هما مفتاح علاقات الأردن العربية ، فانه يمكن القول بان الحكم الأردني عاش طوال فترة ما بعد مجازر الاجراج والافوار عام ١٩٧١ ، ضمن دائرة شبه كاملة من القطيعة العربية . ولم تشهد علاقاته أي تحسن ملموس الا في اعتاب مؤتمر القمة الثلاثي الذي عقد في القاهرة عشية حرب تشرين الاول . غير ان احجام الحكم الأردني عن المساهمة الجدية في الحرب ، تلغ أيام الانفراج المحدودة في علاقاته العربية ، واعادته مرة اخرى الى اجواء العزلة الحقيقية . وكان شاهدا على ذلك الفوز السياسي الكبير الذي حقته منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر قمة الجزائر ، وردود الفعل والمواقف الانفعالية التي صدرت في عمان ، ازاء اصدار مؤتمر القمة قراره باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي فترة لاحقة استطاع الحكم الأردني ان يتجاوز جزئيا نطاق عزلته العربية ، من خلال الاجتماع الذي عقده الملك حسين والرئيس السادات بالاسكندرية في شهر تموز (يوليه) الماضي ، والذي صدر بنتيجته البيان الشهير ، حيث يتم بموجبه تقسيم تمثيل الشعب الفلسطيني بين المنظمة والحكم الأردني .

يصدر بيان الاسكندرية ذلك ، اكتسب النظام الأردني تغطية عربية حولته السعي بداب لتحقيق فك الارتباط على الجبهة الأردنية ، غير انه لم يتمكن ، لاسباب متعددة ، من تحقيق غايته هذه .

من ناحية اخرى بذلت منظمة التحرير الفلسطينية من جانبها جهودا سياسية متواصلة ، على الصعيدين العربي والدولي ، لتعديل الموقف المصري من مسألة التمثيل الفلسطيني . واستطاعت المنظمة تحقيق ذلك مؤخرا في الاجتماع الثلاثي ، الذي